

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٨٥٤

الثلاثاء، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٧/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شركن (الاتحاد الروسي)

الأعضاء:

إندونيسيا السيد نتاليغاوا

إيطاليا السيد منتوفاني

بلجيكا السيد فريبكي

بنما السيد أرياس

بور كينا فاسو السيد كافاندو

الجمهورية العربية الليبية السيد الطلحي

جنوب أفريقيا السيد سنجكو

الصين السيد وانغ غوانغيا

فرنسا السيد ريبير

فيت نام السيد لو لونغ منه

كرواتيا السيد يوريكا

كوستاريكا السيد أورينا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة بيرس

الولايات المتحدة الأمريكية السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في ميانمار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

Reporting Service, Room C-154A

08-27486 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٧/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ميانمار

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل ميانمار يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كياو تنت سوي (ميانمار) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد إبراهيم غمباري، المبعوث الخاص للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غمباري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة الآن للسيد إبراهيم غمباري، المبعوث الخاص للأمين العام.

السيد غمباري (تكلم بالانكليزية): أشكر جميع

أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لأوافيهم بمعلومات عن زيارتي الأخيرة لميانمار، في الفترة من ٦ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، في إطار تنفيذ دور المساعي الحميدة الذي أسندته الجمعية العامة إلى الأمين العام. وجريا على الممارسة المتبعة، فقد قدمت بالفعل تقريراً إلى رئيس الجمعية، أود، بكل احترام، أن أحيل المجلس على البيان الصحفي الذي أصدره مكتبه أمس في ذلك الصدد.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر ميانمار، حكومة وشعباً، على الحفاوة التي حظيت بها أنا ووفدي خلال زيارتنا التي استغرقت خمسة أيام. وعلى نحو خاص، أود أن أسجل امتناني للجهود الحكومة بغية تقديم موعد زيارتي من منتصف نيسان/أبريل، كما كان مقرراً، إلى أوائل آذار/مارس وأيضاً لتمديد مقامي يوماً واحداً.

ومنذ أن توليت المسؤولية عن ملف ميانمار، لم أتوهم أبداً أن عملية الانخراط ستكون سلسلة. وبالفعل، كانت اتصالاتي بالمتحاورين معي عسيرة مع مرور الوقت، ومعقدة ومحبطة أحياناً، غير أنها اتسمت بالتصاعد والاستمرارية. وتلك على الدوام هي طبيعة دور المساعي الحميدة للأمين العام.

غير أنني، وفي ما يتعلق ببرنامج زيارتي الأخيرة، أشعر بالامتنان لسلطات ميانمار على قبولها إجراء جميع الاجتماعات التي طلبتها تقريبا، بما في ذلك اجتماعان مع فريق الناطق الرسمي باسم الحكومة، الذي يمثل مجلس الدولة للسلام والتنمية ويتألف من وزراء الخارجية، والثقافة، والإعلام. كما عقدت اجتماعاً مع وزير التخطيط والصحة، ونائب وزير الخارجية ولجنة تنظيم الاستفتاء فضلاً عن لجنة صياغة الدستور. واجتمعت أيضاً مرتين مع داو أونغ سان سو كي، ومع الأحزاب السياسية، بما في ذلك

ولجنة تنظيم الاستفتاء، ولجنة صياغة الدستور، آراء الأمم المتحدة وشواغلها، فضلا عن اقتراحات محددة لتعزيز مصداقية العملية الدستورية والانتخابية. وشمل ذلك اقتراحنا المتعلق بتقديم المساعدة التقنية، وفقا لولاية المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام بشأن ميانمار، واقتراحنا بأن تنظر السلطات في إمكانية القيام برصد مستقل للعملية.

وفي ذلك السياق، تركت للمتحاورين معي قائمة بالبلدان التي طلبت طوعا الحصول على المساعدة التقنية لإجراء عملياتها الانتخابية. والواقع أن ٥٧ بلدا قامت بذلك في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، واستفاد ٥٠ بلدا بالفعل من هذه المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة. كما تركت أسئلة وملاحظات أعدها خيراؤنا في ما يتعلق بعملية وضع الدستور، وتنظيم الاستفتاء وإجراء الانتخابات، أمل أن يجدها مجدية من أجل تعزيز مصداقية العملية وشموليتها. ومناقشتي مع لجنة تنظيم الاستفتاء نشرت بالكامل في الصحف التي صدرت صباح اليوم التالي.

وقدمت لي تأكيدات متكررة في الزيارات السابقة، بما في ذلك على أعلى مستوى للقيادة في ميانمار، بأنه سيسمح لجميع القوى السياسية في ميانمار بالمشاركة بحرية في الاستفتاء والانتخابات. وأكدت الحكومة مجددا أيضا على أن مشروع الدستور استكمل على أساس المبادئ التي اعتمدها في وقت سابق العملية الشاملة بشكل واسع للمؤتمر الوطني وعلى أن لديها، استنادا إلى سابقي دستوري ١٩٤٧ و ١٩٧٤، تجربة وافية لتنظيم وإجراء الاستفتاء والانتخابات.

وفي هذا الصدد، قدمت لي نسخة مطبوعة أولى من مشروع الدستور - وللأسف بالنسبة لي، أنها كانت باللغة البورمية، ولكنني متأكد من أننا سنحصل على نسخة بالانكليزية قريبا - ونسخة من قانون الاستفتاء باللغة الانكليزية وعينة من بطاقات الاقتراع. وشجعت السلطات على اتخاذ المزيد من الخطوات لكفالة تعزيز مصداقية العملية.

العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية وحزب الوحدة الوطني، والمنظمة الوطنية لبا او - المعنية بالمجموعات القومية والعرقية - فضلا عن رابطة اتحاد التضامن والتنمية - التي ينبغي ألا نخلط بينها وبين وزارة الزراعة في الولايات المتحدة، بطبيعة الحال. وعلاوة على ذلك، التقيت مرتين مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة ومع أعضاء السلك الدبلوماسي، في مستهل زيارتي وعند نهايتها، فضلا عن لجنة الصليب الأحمر الدولية.

وخلافا للمرة الماضية، التي قضيت فيها معظم وقتي في ناي باي تاو، العاصمة الجديدة، فقد رتبت الحكومة إقامتي وإقامة أفراد وفدي في فندق بياغون طيلة فترة زيارتنا. غير أنه يؤسفني أنني لم أتمكن من الاجتماع مع كبار قيادات الحكومة أو الأحزاب السياسية الأخرى، بما في ذلك مجموعة جيل ٨٨، والنواب البرلمانيون الذين انتخبوا عام ١٩٩٠، وممثلو جماعات الأقليات العرقية.

وبالإضافة إلى ذلك، وبينما أسفرت كل زيارة من زياراتي السابقة عن نتائج ملموسة يمكن البناء على أساسها من المحبط أن الزيارة الأخيرة لم تفض إلى أي نتيجة ملموسة فورية. بيد أن الزيارة أتاحت لي الفرصة لمواصلة مناقشة بعض توصياتي السابقة، لا سيما، تبادل الآراء بشأن التحضيرات الجارية للاستفتاء المزمع إجراؤه في أيار/مايو، والانتخابات الديمقراطية المتعددة الأحزاب المقرر إجراؤها بحلول ٢٠١٠. وأؤمن بأن تلك المناقشات ساعدت على تعزيز قدر أكبر من الفهم للكيفية التي يمكن بها لحكومة ميانمار مواصلة العمل مع المساعي الحميدة للأمين العام. وفي ذلك السياق، أود أن أوافي المجلس بمعلومات عن مواضيع تلك المناقشات.

أولا، وفي ما يتعلق بعملية وضع الدستور والتخطيط لتنظيم الاستفتاء وإجراء الانتخابات، يسعدني أنه كان بمقدوري أن أسجل مع فريق الناطق الرسمي باسم الحكومة،

سو كي وفي الاجتماعات العديدة التي عقدها حتى الآن. وداو أونغ سان سو كي، من جانبها، أشارت بالفعل إلى استعدادها للتعاون مع الحكومة من أجل مصلحة الوطن. وهي ما زالت تتوقع من الأمم المتحدة أن تساعد، من خلال بعثة المساعي الحميدة، على تيسير إقامة حوار موضوعي ومفيد زمنيا بغية تحقيق تلك الغاية.

وعليه، فإن دور المساعي الحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد يبدو دورا هاما، أو أنه يعتبر مهما للجانبين. وبغية النهوض بالمناقشة المستمرة بينهما، اقترحت أن تنظر الحكومة في رفع مستوى الحوار من جانبها، وشددت على أنه لا يمكن أن يكتمل أي حوار ما لم يطلق سراح داو أونغ سان سو كي ومعاملتها بوصفها شريكا في الحوار.

وفي اجتماعاتي مع داو أونغ سان سو كي، طلبت مني أن أبلغ بأنها في صحة جيدة وتتمتع بمعنويات عالية.

وبشكل عام، فإن عملية المشاركة والحوار مستمرة بين الأمم المتحدة وحكومة ميانمار. وإضافة إلى الخطوات الإيجابية التي اتخذت في أعقاب أزمة أيلول/سبتمبر، فإن التعاون المستمر للحكومة مع منظمة العمل الدولية، الذي أسفر في ٢٦ شباط/فبراير في تمديد لفترة عام واحد للتفاهم التكميلي بين ميانمار ومنظمة العمل الدولية بغية معالجة الشكاوى المتعلقة بالعمل القسري وكون أن الحكومة وافقت على استقبال وفدين من لجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الأوروبي، يمكن أن ينظر إليه على أنها أدلة إضافية على استعداد ميانمار لمواصلة المشاركة مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، واستنادا إلى تبادل الأحرار مع فريق المتحدث الرسمي المأذون باسم الحكومة والرسائل التي نقلت إلي شخصيا، فإن لدي سببا للاعتقاد بأن الحكومة تولي أهمية للزيارة التي اختتمت للتو وأنها ما زالت ترى قيمة

وينبغي أن تشمل تلك الخطوات النشر المبكر والواسع للمعلومات، بما في ذلك قواعد ونظم الاستفتاء، إضافة إلى نص الدستور وقانون الاستفتاء. وشعرت بأنه كلما تم تثقيف الناخبين بصورة أفضل وكان هناك مجال عام أكبر للمناقشة المفتوحة بشأن مشروع الدستور، زادت ثقة جميع الأطراف الفعالة السياسية والجمهور بصورة عامة في العملية، كما زاد التصور بأن العملية ستكون ذات مصداقية، داخليا وبالنسبة للعالم الخارجي على حد سواء.

وفي المجال الاجتماعي - الاقتصادي، نوقشت توصية الأمم المتحدة بإنشاء منتدى اقتصادي وطني واسع القاعدة مع وزير التخطيط الوطني والتنمية ووزير الصحة. وفي رأيهما، أن فرض الجزاءات هو السبب الأول للمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية في ميانمار والعقبة الرئيسية أمام تنمية البلد.

ومن الناحية التقنية، فإنهم ينظرون إلى المنتدى المقترح أو الاقتراحات المماثلة بوصفها ذات فائدة محدودة لأنهم يرون أن تلك الوسائل لن تسفر إلا عن تشخيص مشوه لميانمار. وبالرغم من ذلك، وفي المناقشات اللاحقة، أعربت الحكومة عن رغبتها في إيجاد مجالات للاتفاق بشأن هذه المسألة بغية معالجة شواغل الحكومة فضلا عن التصدي للتحديات التي تواجه البلد. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الأمم المتحدة على استعداد لمواصلة العمل بالترافق مع شركائها في ميانمار بغية تطوير الأفكار القائمة والجديدة.

وفي ما يتعلق بالحوار بين الحكومة وداو أونغ سان سو كي، فإنني اعتبر السماح لي بعقد اجتماع ثان معها مؤشرا على أن الحكومة ما زالت مهتمة بالحفاظ على هذه القناة للاتصال وعلامة على الرغبة من جانب السلطات في الاعتراف بقيمة الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في المساعدة على تيسير إقامة حوار موضوعي.

ومن الأهمية بمكان أيضا الاعتراف بالخطوات التي اتخذتها الحكومة في تعيين وزير للاتصال مع داو أونغ سان

الخطوة الخامسة. وستكون هذه أول انتخابات عامة تجرى منذ عشرين عاما.

ومع التزام الحكومة بتنفيذ خريطتها للطريق، فإن الأمم المتحدة جادلت باستمرار بأنه يمكن وينبغي لأي عملية ذات مصداقية وشاملة أن توفر آفاقا واقعية للنهوض بالأهداف المشتركة المتمثلة في تحقيق السلام المستدام، والمصالحة الوطنية، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في ميانمار. ولذلك السبب، فإن من مصلحة ميانمار أن تكفل أن يكون الاستفتاء المقبل والانتخابات ذات مصداقية وشاملة قدر الإمكان، وفقا للقواعد والمعايير الدولية. ولذلك، فإن من واجب جميع الأطراف أن تكون نظرتها استشرافية وأن تستفيد أقصى استفادة من الفرص المتاحة أمامها بإبداء أقصى قدر من المرونة، بغية جعل العملية في مصلحة جميع سكان ميانمار.

ومع أن الاستفتاء والانتخابات معالم رئيسية في أي انتقال إلى الحكم المدني والديمقراطي، فإنها ليست غايات في حد ذاتها. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن نتذكر أن ميانمار بلد شهد حوالي ستة أعوام من الصراع المسلح بين الحكومة وعدة خصوم مسلحين، وأنه ما زال يوجد أكثر من عشرين جماعة مسلحة في البلد وأن الحكومة والأغلبية الكبيرة من الجماعات المسلحة اتفقت على عمليات لوقف إطلاق النار في الأعوام الخمسة عشر الماضية.

وبغية إحراز النجاح، فإن أي عملية رسمية تتطلب هيئة الظروف السياسية المفضية إلى كفالة المشاركة الواسعة والحرية في انتقال البلد، بحيث يتمكن الجميع من أن يصبحوا أصحاب مصلحة في مستقبل بلدهم. ولذلك، فمن مصلحة ميانمار أن تتمكن الحكومة وداو أونغ سان سو كي، فضلا عن الأطراف ذات الصلة الأخرى، من المشاركة بدون تأخير في حوار موضوعي ومقيد زمنيا، بحيث يمكن اليوم إرساء

في المساعي الحميدة للأمين العام بوصفها توفر أفضل أفق للمزيد من التعاون من خلال الثقة المتبادلة والاقتراحات البناءة. وتكرر هذا الموقف في الرسالة المؤرخة أمس والموجهة إلي من الممثل الدائم لميانمار.

وكانت هذه هي زيارتي الثالثة لميانمار منذ تعييني مستشارا خاصا - وليس مبعوثا خاصا - للأمين العام قبل أقل من عام. وتؤكد هذه البعثة الأخيرة أن مبادئ المشاركة التي وجهت جهودنا حتى الآن والتي تم تأييدها بشكل واسع، بما في ذلك من جانب أعضاء هذا المجلس، ما زالت تتسم بنفس القدر من الأهمية.

إن المساعي الحميدة للأمين العام، كعملية، معرضة بشكل حتمي لتقلب الأحوال. ولذلك السبب، وبالرغم من عدم إحراز نتائج فورية وملموسة، فإن هذه الزيارة الأخيرة ينبغي أن تقيم في إطار السياق الواسع لجهودنا خلال العامين الماضيين. وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز عامين، لم يكن هناك وجود للحوار الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة وميانمار. وبالمثل، فقبل فترة قصيرة لا تتجاوز ستة أشهر، لم تكن هناك أي آلية لتعزيز الحوار بين الحكومة وداو أونغ سان سو كي.

وفضلا عن ذلك، ولدى استئناف دور المساعي الحميدة للأمين العام في عام ٢٠٠٦، كانت ميانمار تتخذ الخطوة الأولى في خريطة طريقها. ومنذ ذلك الوقت، وضع المؤتمر الوطني المبادئ المقرر أن تدرج في مشروع دستور جديد. وبعد ذلك، أنشئت لجنة لصياغة الدستور، واستكملت مهمتها المتمثلة في صياغة مشروع الدستور.

وفي ٩ شباط/فبراير، وللمرة الأولى، أعلنت الحكومة إطارا زمنيا لتنفيذ خريطة الطريق. وسيجري استفتاء على مستوى الدولة في أيار/مايو، وتلك هي الخطوة الرابعة في خريطة الطريق تلك ويعقبه بعد التصديق عليه إجراء انتخابات ديمقراطية ومتعددة الأحزاب في عام ٢٠١٠، وهي

ميانمار بشأن مسائل دقيقة وشائكة للغاية. ولذلك، فإنني أشرع في كل مهمة مع سلطات ميانمار وفي ذهني هدف محدد، هو مواصلة العملية التي بدأناها، ومواصلة حض سلطات ميانمار على إشراك المصالح السياسية الداخلية، وخصوصاً المعارضة، بشكل بناء، بغية المضي بالعملية السياسية قدماً؛ وتشجيعها على الاستجابة بشكل ملموس وبطريقة يراها المجتمع الدولي مجدية ومؤاتية باتجاه تحقيق الأهداف التي نتوخاها جميعاً، وتلك هي - ولا بد من تكرارها - ميانمار مسالمة، مزدهرة، ديمقراطية، تحترم حقوق الإنسان لشعبها احتراماً كاملاً.

أخيراً، فإن تشجيع السلطات في ميانمار على عكس مسار ذهنية سياسية دامت زمناً طويلاً تبدو مسألة صعبة، ولكن لا بد أن نستمر في العمل بإصرار ومثابرة، لكن مع توقعات مشروعة ونتائج ملموسة من عملية الانخراط تلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الفرصة للإدلاء ببيان في هذه الجلسة.

وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام غمباري على إحاطته الإعلامية بشأن تفاصيل زيارته الأخيرة إلى ميانمار. ودور المساعي الحميدة للأمين العام - الذي كلفته به الجمعية العامة - قد نفذه السفير غمباري باقتدار. والمهمة التي يضطلع بها ليست سهلة على الإطلاق. ومرد ذلك إلى الطابع المعقد للتحديات التي تواجهها ميانمار في السعي إلى تحويل البلد إلى مجتمع ديمقراطي مع العمل في نفس الوقت على تحقيق المصالحة الوطنية والحفاظ على الوحدة الوطنية. ولذلك، أود أن أعرب عن تقديري وإعجابي بالسفير

الأسس لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة والديمقراطية. ولذلك السبب أيضاً، فإن من مصلحة ميانمار أن تحدد الآن أدوات تحقيق التنمية المستدامة، التي لا يمكن بدونها إحلال السلام والاستقرار المستدامين.

والأمم المتحدة تسلم بأن حكومة ميانمار وشعبها يتحملان المسؤولية عن مستقبل بلدهما في نهاية المطاف، وبالتالي فإن كيفية اختيار ميانمار لممارسة سيادتها - إما بمعزل عن الشراكة مع المجتمع الدولي أو بالشراكة معه - هو أمر يتوقف على ميانمار.

وستواصل الأمم المتحدة، من خلال المساعي الحميدة للأمين العام وبدعم المجتمع الدولي، السعي للعمل بوصفها شريكا لحكومة ميانمار ولشعبها. وبالتالي، أتطلع إلى مواصلة الحوار والمشاركة بغية تعزيز تعاوننا من خلال إحراز نتائج ملموسة.

وخلال العامين الماضيين، تم بشق الطرق إظهار المزايا النسبية الفريدة للمساعي الحميدة للأمين العام. وما زالت الأمم المتحدة هي الطرف الفاعل الدولي الوحيد لإقامة حوار مباشر مع زعماء ميانمار بشأن ضرورة بذل المزيد من الجهود صوب تحقيق المصالحة الوطنية والديمقراطية وحقوق الإنسان. والأمم المتحدة هي الجهة الخارجية الوحيدة التي تحتفظ بإمكانية الوصول إلى ككل من الحكومة وداو أونغ سان سو كي، والتي تنصرف كوسيط بين الاثنين. والأمم المتحدة هي المحاور المفضل لميانمار لإشراكها مع المجتمع الدولي والمنطقة. ولذلك، فإن هذا هو الوقت الذي يجب أن يبقى فيه المجتمع الدولي برمته متحداً لدعم المساعي الحميدة للأمين العام، ضماناً لمعالجة مصالح ميانمار وشواغلها بطريقة يعول عليها شعبها ويقبلها المجتمع الدولي.

وفي قيامي بدور المساعي الحميدة باسم الأمين العام، فإنني أعتبر أن من مسؤوليتي الرئيسية الضغط على سلطات

الوزير يو أونغ كي عين وزيراً للعلاقات مع داو أونغ سان كي، واجتمعا عدة مرات. وقد ساعدت الثقة التي يحظى بها السفير غمباري على تحقيق تلك التطورات الإيجابية والملموسة حقاً.

وأثناء الزيارة الأخيرة للسفير غمباري، أتاحت له الفرصة للالتقاء مرتين مع فريق المتحدثين المفوضين الذين يمثلون مجلس الدولة للسلام والتنمية، الذي يرأسه وزير الإعلام. والتقى السفير غمباري أيضاً مع أعضاء اللجنة المكلفة بصياغة دستور الدولة، ومع لجنة تنظيم الاستفتاء، والتقى كذلك مع الأحزاب السياسية - بما في ذلك العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية - ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وحسب طلبه، اتخذنا ترتيبات للقائه مرتين مع داو أونغ سان سو كي، ومددنا زيارته إلى ميانمار.

وزيارة السفير غمباري وفرت له فرصة لإجراء مناقشات مستفيضة مع السلطات. وتلك المناقشات مفيدة للغاية حيث استطاع كل منا أن يفهم الآخر وأن يرسم بارامترات للتعاون مع الأمم المتحدة. وإني ممتن أيضاً لأن العديد من جيراننا، الذين يرون الموقف على حقيقته، قد اعترفوا بالتقدم الذي تحقق خلال هذه الزيارة التي تمت مؤخراً. كما أنني أشكر الأمين العام لاعترافه بأن "هناك بعض التقدم".

ودور المساعي الحميدة للأمين العام قد خولته إياه الجمعية العامة. وبالأمر، وبعد الاجتماع مع السفير غمباري، أصدر رئيس الجمعية العامة بياناً جاء فيه أنه:

"يشجعه كون المبعوث الخاص قد تمكن من الالتقاء مع شخصيات رئيسية، من بينها الزعيمة المطالبة بالديمقراطية والحائزة على جائزة نوبل للسلام أونغ سان سو كي، والتقى كذلك مع لجنة تنظيم الاستفتاء ولجنة صياغة الدستور".

غمباري للطريقة القائمة على المبادئ التي ينفذ بها ولاية المساعي الحميدة فيما يتعلق بميانمار.

ودور المساعي الحميدة للأمين العام الذي كلفته به الجمعية العامة قد وصفه السفير غمباري بأنه عملية وليس حدثاً. وأكد أيضاً أن العملية يجب أن تتمخض عن نتائج ملموسة.

وحتى ندرك أين وصلت هذه العملية الآن، لا بد أن ينظر المرء إلى العملية عندما بدأت. ففي عام ٢٠٠٣، رسمت ميانمار لنفسها خريطة طريق سياسية إلى الديمقراطية تتألف من سبع خطوات. وعندما بدأ السفير غمباري دور المساعي الحميدة، كنا لا نزال في الخطوة الأولى من خريطتنا السياسية. ومنذئذ، أرسى المؤتمر الوطني بنجاح المبادئ الأساسية التي سيكرسها دستور جديد. بعد ذلك، أنشئت لجنة لوضع دستور الدولة. وفي ١٩ شباط/فبراير، أتمت هذه اللجنة بنجاح مهمة إعداد دستور جديد. وفي أيار/مايو، سينظم استفتاء على مستوى الدولة على مشروع الدستور - وهي الخطوة الرابعة في خريطة الطريق. ولدى التصديق، ستجرى في عام ٢٠١٠ انتخابات متعددة الأحزاب - وهي الخطوة الخامسة.

وفي إطار جهود مساعيه الحميدة، فإن الكثير من الأمور التي ناقشها السفير غمباري مع الحكومة قد أتت ثمارها. وبعد الحدث الفاجع في أيلول/سبتمبر، رفعت الحكومة الحظر وسحبت الجيش من المناطق العامة في المدن الرئيسية التي كان يربط فيها في السابق. وأُفرج عن ٢ ٦٠٠ شخص، من بينهم ٧٨٠ راهباً، كانوا رهن الاحتجاز. واحتتم المؤتمر الوطني أعماله بنجاح، وأطلق سراح ٨ ٥٥٢ سجيناً احتفاء بهذه المناسبة التاريخية. واستمر الحوار والتعاون مع منظمة العمل الدولية، وأبرمت الحكومة والمنظمة مؤخراً تمديد التفاهم التكميلي بينهما. وعين

وهذا البيان يثلج صدورنا.

ومشروع الدستور الذي يتضمن كل تلك الأحكام، علاوة على مسوغات الاشتراك في الانتخابات، سي طرح للاستفتاء على مستوى الدولة في أيار/مايو. وخلال اجتماعه مع السفير غمباري، أكد له فريق المتحدثين أن الاستفتاء سيكون حراً ونزيهاً. ففي الاستفتاء وفي الانتخابات، سيسمح للجميع - من يؤيدون الحكومة ومن يعارضون سياساتها - بالمشاركة على قدم المساواة.

وفي ضوء تعقد التحديات التي تواجهها ميانمار، تكون الحكومة قد قطعت شوطاً بعيداً وحققت طفرة مهمة في خريطة طريقها ذات الخطوات السبع. وميانمار تتعاون، وسوف تستمر في التعاون، مع الأمم المتحدة. وقبل كل شيء، فإن التعاون مع الأمم المتحدة هو حجر زاوية في السياسة الخارجية لميانمار. وهنا، ليس هناك أفضل من ترديد ما قاله زعيم فريق المتحدثين المفوضين للسفير غمباري في ١٠ آذار/مارس، عندما شكر السفير على مشورته البناءة وأعرب له عن تأييدنا واستعدادنا المستمر للتعاون مع دور المساعي الحميدة للأمين العام الذي فوضته إياه الجمعية العامة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على أن ميانمار لا تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وقد شهد على ذلك كل جيران ميانمار. والبلد يخطو خطوات واسعة هامة في مصالحة الوطنية وعملية التحول الديمقراطي. وليس هناك داع لأي إجراء من مجلس الأمن فيما يتعلق بميانمار.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.

وأثناء زيارة السفير غمباري، تمكنا من أن نشرح له الطابع الشمولي لعملية المؤتمر الوطني، الذي أرسى المبادئ الأساسية التي ستكرس في مشروع الدستور. وفي الواقع، فإن المؤتمر الوطني قد أنشئ خلال الاجتماع الذي حضرته جميع الأحزاب السياسية. ووضعت الفصول الهامة الثلاثة للمبادئ الأساسية ووافقت عليها العصبة الوطنية للديمقراطية عندما كانت جزءاً من المؤتمر الوطني. وعندما أعدنا المؤتمر الوطني إلى الانعقاد في عام ٢٠٠٤، وجهت الدعوة إلى العصبة الوطنية مرة أخرى للحضور. ولكنها رفضت الدعوة في اللحظة الأخيرة.

والمؤتمر الوطني يتكون من قرابة ١٠٨٠ مندوباً، منهم ٦٣٥ من الجنسيات الإثنية. ويضم أيضاً ممثلين للأحزاب السياسية وممثلين للمجموعات المتمردة السبع عشرة التي عادت إلى الحظيرة القانونية. وكان على ميانمار أن تواجه قرابة ٤٠ عاماً من التمرد بسبب الضعف في دستور ١٩٤٧. وبعض الجنسيات العرقية كانت لها تحفظات بشأن أحكام الدستور. ولذلك، فإن إشراك ممثلي الجنسيات العرقية والمجموعات المتمردة السابقة في المؤتمر الوطني، وقبولها للمبادئ الأساسية، يكتسي أهمية قصوى. وهذا يدل كذلك على الطابع الشمولي لعملية المؤتمر الوطني.

وبموجب المبادئ الأساسية التي اعتمدها المؤتمر الوطني، بالإضافة إلى الولايات السبع والأقسام السبعة القائمة، سيسمح للجنسيات الإثنية ذات الحجم الكبير من السكان بأن تشكل بنفسها مناطق ذاتية الإدارة، تحقيقاً لواحد من أهم تطلعاتها. وقد وافق الممثلون في المؤتمر الوطني على حدود الولايات القائمة ومناطق الإدارة الذاتية الجديدة. ولم تكن تلك بالمهمة اليسيرة. وقد أتمت لجنة صياغة الدستور مهمتها.